مجلس التعاون

حظر بيع الوحدات وتسويقها إلا بعد موافقة اللجنة الوزارية

آلية لحماية المستهلكين من بيع عقار واحد لأكثر من مشتر

الرياض/ واس :
قرر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في جلسته الأسبوعية بالرياض أمس الاول حظر مزاولة نشاط بيع أي وحدات عقارية على الخارطة، سكنية أو تجارية أو مكتبية أو خدمية أو صناعية أو سياحية أو غيرها أو الإعلان عنها في وسائل الإعلام المحلية أو الخارجية أو تسويقها في المملكة أو العرض عنها في معارض، إلا بعد الحصول على موافقةٍ من اللجنة المختصة.

وتبعاً لهذا القرار ستشكل لجنة في وزارة التجارة والصناعة من كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ومؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة للإسكان.

وسيكون من بين مهمات اللجنة: النظر في الطلباتً المقدمة لمزاولة نشاط التطوير العقاري، ووضع شروط التأهيل الفني والمالي للمطورين العقاريين، ووضع الشروط الخاصة بحقوق المستهلكين ووضع الشروط الخاصة بالإفصاح عن العقارات المباعة، وآلية حماية المستهلكين من بيع المطورين أو الوسطاء للعقار الواحد على أكثر من مشترٍ.

أضواء

التطرف والمجتمع السعودي..السينما كنموذج!!

محمد الرشيدي

قبل أكثر من عامين تقريبا وعند إتاحة أمانة الرياض الفرصة للأطفال والعائلات لمشاهدة عروض سينمائية رسمية للأطفال أثناء الاحتفالات بالعيد، اذكر أننا احتفلنا بهذا الجانب بأسلوب اجتماعي راق، وتواصل هذا الأمر مع إقامة أول عرض رسمي لاول فيلم سعودي «كيف الحال» بإقامة عرضه الأول والافتتاحي على طريقة نجوم هوليود بمدينة دبي،واذكر اننا كنا مجموعة من الاعلاميين السعوديين بالاضافة لعدد من افراد عائلة النجم هشام الهويش،

وقد كتبت في تلك الفترة عنوانا صحفياً أطلقت على ما حدث بقولي «إن السعوديين لاجئون سينمائيا!!» وهذا الحراك السينمائي الخجول كان متزامنا في الوقت نفسه مع العروض السينمائية العالمية للسينمائي السعودي العالمي عبدالله المحيسن في عدد من العواصم العالمية، جميع هذه المحطات نحو السينما كعامل ثقافي هام تمت في تلك الفترة بهدوء، حتى أنني أطللت كثيراً من خلال عدد من الفضائيات للحديث عن التحول المتوقع بهذا الجانب بالمجتمع السعودي، ولم تكن هناك أي قسوة او هجوم كما هو في الفترة الاخيرة خصوصاً بعد عرض فيلم «مناحي» السينمائي في جدة والطائف، فقد كان في تلك الفترة قبل عامين الحديث عن السينما بالسعودية ليس بالأمر الذي نشاهده ونقرؤه ونسمعه حالياً!!

فأصبح الحديث عن فيلم سينمائي عادي بالسعودية كالقنبلة الموقوتة للأسف، فتوقف عرض فيلم «مناحي» في جازان تصدر عناوين وكالات الأنباء العالمية والكثير من الصحف السعودية ولولا السرعة من منظمي الفيلم للحديث عن الأسباب الفنية لوقف العرض بجازان، لشهدنا حرباً إعلامية ما بين المعسكر المؤيد والمعسكر الرافض، لأنه للأسف أصبحت السينما في السعودية فرصة للكثيرين للاصطياد وتقسيم المجتمع ومخالفتهم لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – بخصوص تعمد البعض لإطلاق العلمانية وغيرها على البعض، وما نقرؤه حتى وقتنا الحاضر من كتابات متطرفة عن السينما والراغبين فيها، يجعلنا نندهش بالفعل للحال الذي نعيشه بمجتمعنا، رغم ان موضوع السينما لايحتمل هذا التجهم الحاصل، فالجميع لاينسى أخطر وأغرب تصريح بهذا الخصوص من الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق!!

إن ما يحدث لدينا للأسف هو تطرف بكل ما تعنيه الكلمة، من أشخاص لازالوا يُجرّمون الراغبين بالسينما ويؤججون المجتمع العفوي عليهم، فالأمَر لايحتمل كل هذا التشنج، لأن داخل هذه المعارضة خطر تقسيم المجتمع، وهذا ما يرغبه بعض من نقرأ لهم حاليا وللأسف وعبر صحف إليكترونية معروفة وبعض المنتديات، تحاول بطرق مباشرة او غير مباشرة إثارة الفتن، عبر مقالات ظاهرها مخالف لباطنها!!

القائمة الأخيرة للفئة الضالة تأكيد أن التطرف للأسف لدينا لايرتبط بفترة معينة وإنما يمكن التغرير بشبابنا بمراحل متعددة، فيجب علينا ان نكون حذرين من الكتابات المتشنجة في بعض المواقع والتي قد تتخذ السينما او المسرح عنواناً لها وداخل هذه المقالات تجدً في الوقت نفسه أنواع التطرف وتقسيم المجتمع لفئات، والدعوة أحيانا لمحاربتهم، وللمعلومية أنا هنا أتناول هذه الظاهرة كفكر، وليس دوري ولا اهتمامي ان تكون السينما رسمياً بالسعودية، لأنها على الأقل من المستحيلات في وقتنا الحاضر..!!

عن/ صحيفة (الرياض) السعودية

"الشورى" السعودي يوصي باستحداث وظائف نسائية في المحاكم

الشورى السعودي

الرياض/متابعات:
طالب عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور نواف الفغم باستحداث وظائف نسائية في كتابات العدل وديوان المظالم، وأتت هذه المطالبة بعدما ناقش المجلس في جلسته الأسبوعية برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ التقرير السنوي لديوان المظالم.

وشدد الفغم على أن يكون مسمى هذه الوظائف بـ" مدققة" شخصيات نسائية، بحيث يكون عملها تطابق شخصية المرأة بـ" البطاقة المدنية" أو السجل المدني". وذلك لحل مشكلة التزوير التي قد وقعت في عدداً من القضايا ذهبت ضحاياه نساء.

وتساءل الفغم خلال مداخلته عن :" ما هي الإجراءات والاحتياطات اللازمة في ظل هذه الثورة التقنية التي اتخذها ديوان المظالم حول أنصاف المرأة وحفظ حقوقها الشخصية والمالية والقانونية عن طريق التثبت يقينا أن المرأة الماثلة أمام صاحب الفضيلة القاضي في ديوان المظالم هي ذاتها حاملة البطاقة الشخصية أو الحفيظة الشخصية التي يقلبها بين يدي فضيلته, ويثبت بناء عليه ما يخصها حكما , من تلك الحقوق التي ذكرت سابقا مع الحفاظ على سترها وحجابها ودون آن يخدش حياءها".

وقال أن:" ونظرا لتباعد تاريخ التقرير المناقش فقد تم الاتصال بعدد من أصحاب الفضيلة القضاة بل لقد اتصلت شخصيا صبيحة هذا اليوم عند الساعة الثامنة والنصف تقريباً بأحد أصحاب المعالي وهو رئيسا لديوان مظالم في احد المناطق وأفادوا جميعا بعدم وجود مثل هذه الآلية الدقيقة والهامة جداً والمفصل في رفع الحرج عن أصحاب الفضيلة القضاة في التعامل مع القضايا التي احد أطراف النزاع فيها من العنصر النسائي".

وأضاف:" حيث أن آلية العمل الحالية والتي لا اقلل منها تستوجب وجود معرف إثبات شخصية لكل متقدمه او مراجعه في أي قضية منظورة في ديوان المظالم وهذا لا يتمشى مع كثرة المجالات التي دخلت فيها المرأة في هذا الوقت لا من الناحية التجارية ولا العملية ولا الأمور الشخصية ولا حتى المعاملات القانونية".

وشدد على أن :" يمكن أن يتدارك هذا الخلل الجلل في التعامل مع هذا القصور في النظام خاصة في عصر هذه الثورة التقنية,

لذا فإنني أقترح أن يستفاد من الأنموذج القائم في إدارة الجوازات خاصة عند المنافذ الحدودية للدولة وهذا الأنموذج أثبت فائدته العظيمة في علاج مثل هذه الظاهرة التي يعاني منها النظام القائم في ديوان المظالم وكذلك تشبيها في أروقة المحاكم وكتابة العدل".

ولفت إلى :" يمكن أن يكون ذلك عن طريق توظيف العنصر النسائي ويكون لهم مبنى مصغر مستقل عن المبنى الرئيس لمبنى مجمع الدوائر ، ويكون هذا مرجعا لكشف هوية المرأة تماما كما نرى في المنافذ البرية فأي امرأة تراجع فعليها زيارة الموظف النسائي والتي تقوم بتطبيق صورة المرأة ثم تصدر ورقة رسمية برقم وتاريخ وتوقيع ومسؤولية الموظفة وتظهر هذه الورقة (أليا) عن طريق الماسح الضوئي عند فضيلة القاضي وأقصد بأليا حتى لا تتناولها الأيدي وتكون عرضة للتزوير".

توصيات بضرورة تعميق التقارب وتكثيف المعرفة

اختتام الندوة السعودية الفرنسية الأولى لحوار الحضارات

الرياض/متابعات:
اختتمت الاثنين الندوة السعودية الفرنسية الأولى لحوار الحضارات التي نظمتها جامعة الملك سعود بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة باريس ديكارت ومرصد الدراسات الجيوسياسية بفرنسا والسفارة السعودية والملحقية الثقافية السعودية في فرنسا تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، والتي استمرت ثلاثة أيام في مركز الملك فهد الثقافي بالرياض، واستعرض المشاركون في ختام الندوة ما دار خلال فعالياتها من نقاشات وكلمات وورش عمل.

وألقى عميد كلية السياحة والآثار المشرف العام على الندوة الدكتور سعيد بن فايز السعيد كلمة أوضح فيها أن المشاركين أكدوا أهمية العمل على ترسيخ القواسم المشتركة بين الحضارتين العربية والفرنسية وتأسيس علاقات متينة قائمةعلى التآخي والاحترام المتبادل ، وتضمنت أوراق ومناقشات المشاركين دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى الحوار بين أتباع الديانات والحضارات.

وبين الدكتور السعيد أن الندوة خرجت بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تعميق التقارب وتكثيف المعرفة لتهيئة بيئة صالحة للحوار والتعاون لتكون نموذجا للاحترام والفهم المتبادل والتسامح بين الحضارات المختلفة والتصدي لصراع الحضارات عبر الإيمان بالتعددية الفكرية والثقافية المبنية على احترام الآخر والتعايش السلمي وتحقيق الاستقرار والابتعاد عن سياسات الإملاء والتفاضل بين الثقافات ونقل الآخر من خانة الخصم إلى خانة الصديق والشريك إضافة إلى ضرورة تنمية مبادئ الحوار والمحبة والسلام ونبذ العنف بين الثقافات.

كما أوصت الندوة بدعوة الجهات والهيئات والمؤسسات التعليمية والتربوية إلى الاهتمام بالأمن الفكري ومواجهة التعصب بأشكاله وممارساته وحث المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في الجامعات على تكثيف الدراسات والبحوث التي تعمق القيم الإنسانية المشتركة وترسخ ثقافة الحوار والتسامح وضرورة مشاركة الوسط الأكاديمي في المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية في تفعيل الحوار ووسائله عبر التركيز على الجوانب التطبيقية.

وأشار الدكتور السعيد إلى أن المشاركين طرحوا عدداً من الوسائل الإجرائية لتنفيذ التوصيات منها تشجيع البعثات الطلابية التعليمية والزيارات واللقاءات المتبادلة بين الطلاب والأكاديميين السعوديين والفرنسيين وإحياء وتعزيز الترجمة بين اللغتين العربية والفرنسية وكذلك دعم مسار تعليم اللغة الفرنسية في الجامعات السعودية ومسار تعليم اللغة العربية في الجامعات الفرنسية إضافة إلى استمرار إقامة مثل هذه اللقاءات وذلك بتنظيم ندوة أخرى في الجمهورية الفرنسية عن حوار الحضارات بداية العام القادم 1431هـ الموافق 2010م يشارك فيها أكاديميون من المملكة وفرنسا.

وفي ختام أعمال الندوة رفع المشاركون شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين على رعايته السامية للندوة وكلمته التوجيهية الداعية لغرس ثقافة الحوار وتعزيز التقارب بين الحضارات كما عبروا عن تقديرهم لرئيس الجمهورية الفرنسية نيكولا ساركوزي لكلمته الضافية التي خص بها الندوة ولكل من أسهم في إنجاح أعمالها متمنين أن تكون لبنة متينة في إرساء ثقافة الحوار بين الحضارات .

وأكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية فرنسا محمد بن إسماعيل آل الشيخ في تصريح صحفي أن الندوة السعودية الفرنسية للحضارات هي ثمرة من ثمرات مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لنشر ثقافة الحوار بين أتباع الأديان والحضارات ونشر ثقافة الحوار والتسامح واحترام وصون كرامة الإنسان مؤكدا استمرارية الندوة بناء على اتفاق المشاركين حيث أن مثل هذه الحوارات لها الأثر الكبير في نشر ثقافة الحوار والتسامح.

وبين آل الشيخ أن الندوة تأخذ أهمية خاصة لكونها تجمع قلب العالم الإسلامي المملكة العربية السعودية ، والجمهورية الفرنسية قلب أوروبا إضافة إلى اجتماع نخبة من المفكرين والباحثين السعوديين والفرنسيين لما يدل على متانة العلاقة بين المملكة وفرنسا.

وأضاف أن الندوة خرج بمجموعة من التوصيات التي تدخل في إطار رؤية خادم الحرمين الشريفين للحوار حيث خرجت بلجنة متابعة استمرارية هذا الحوار والعمل على تنظيم هذه الندوة بشكل سنوي بالتناوب بين المملكة وفرنسا.

حضر الندوة عدد من المسؤولين والباحثين والمفكرين والدبلوماسيين السعوديين والفرنسيين.

الشيخة حصة: الكثير من ألوان التميز ترتكب بحق المرأة

الشيخة حصة

الدوحة/قنا:
نظمت المؤسسة العربية للديمقراطية يوم الأحد في فندق ميلينيوم ندوة حول أشكال التميز ضد المرأة العربية على ضوء الاتفاقيات الدولية "المرأة العربية نموذجا"، وذلك في اطار الاحتفال العالمي بيوم المرأة، حضر الندوة عدد من المهتمين بالمرأة وحقوقها وأساتذة الجامعات والاعلاميين.وافتتح الندوة السيد محسن مرزوق الامين العام التنفيذي للمؤسسة العربية للديمقراطية، وأشار في كلمته الى ان الاحتفال باليوم العالمي للمرأة هو مناسبة متحده تجمع نساء العالم، مضيفا ان المساواة والعدل من بين مظاهر الذات المتنوعة فهذا التنوع هو احد أطر الذات الانسانية، وان أي انتقاص منها يتنتقص الذات الانسانيه جمعاء أي ان انتقاص في حقوق المرأة هو انتقاص لحقوق الرجل.

وبين ان هذه المناسبة هي للاطلاع على حقوق المرأة في المدن العربية بعيدا عن التجريح والخيال، وقال "ان المرأة كيان لا يستحق حبسها في المعايير الخصوصية في حين ان الدين الاسلامي لم يفرق في تلك الحقوق".

وأوضح مرزوق ان هناك العديد من النماذج المشرفه للمرأة المكافحة والقوية، وأن الاتفاقيات العالمية تفعل دورها في كل الميادين الثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها، حيث ان التميز يحد من تقدم المرأة لانها تتساوى مع الرجل في الحقوق.

وأدارت الندوة الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بالاعاقة، وركزت في كلمتها على ان اهتمام العالم بهذه القضية يساعد في تقليل الفجوة والسيطرة عليها، الا انه يوجد الكثير من الوان التميز التي ترتكب في حق المرأة في كل الميادين وان استمرار هذا النوع من التمييز يؤدي الى فرض بيئات سيئة على المرأة من كل النواحي.

واوضحت ان اكبر تميز هو التميز الذي تتعرض له النساء المعاقات لانهن يعانين من الازدراء، وان اغلبهن يعشن في مجتمعات فقيرة، مبينة ان هناك جهودا كبيرة تسعى في رفع الوعي ولفت انتباه الحكومات لتحسين معاملة المرأة حتى لايفرض عليها العزلة التي تزيد من معاناتها.

من جانب اخر أشارت السيدة نور المالكي مدير ادارة المرأة في المجلس الاعلى لشؤون الاسرة الى ان قضية المرأة هي قضية المرأة والرجل وان النهوض بها مسؤولية الكل.

وركزت على ان اغلب حقوق المرأة تصادر باسم العيب وتنتهك حقوقها، مبينة ان التركيز على اهمية التميز لان اغلب النساء في العالم من الفقراء والاميين وهن يتعرضن لانواع من العنف الجسدي والجنسي داخل وخارج المنزل وهم يستخدمونها كسلاح للطرف الاخر رغم ان المجتمع الدولي يولي اهمية للمرأة.

وبينت خلال الندوة معنى المساواة وهي حالة التساوي بين المواطنين جميعا في المجتمع وان الاختلاف هو التميز لان التميز هو انتقاص لحقوق المرأة لان الغاء اي حق يعني تأثيرة على الحقوق الاخرى.

وأشارت الى ان وجود اتفاقيات دولية ساعدت كثيرا في القضاء على التميز حيث ان هناك دولا عربية اتجهت اتجاها ايجابيا في أسقاط اي حق ضد المرأة فالكويت سحبت تحفظها على حرمان المرأة من الحقوق السياسية لان الدولة سمحت لها بالمشاركة الفعلية في العملية السياسية.

وبينت الاشكاليات التي تواجه المرأة منها تعرضها لمشاكل داخل أسرتها كمشاكل الزواج واجبار الفتاة عليه. وتعرض الفتاة للكثير من جرائم القتل والاعتداءات الاخرى.. ومنع حقها في اعطاء جنسيتها لابنائها.

من جانب آخر قالت السيدة فريدة العبيدلي عضو اللجنة الدائمة للانتخابات ومدير عام المؤسسة العامة القطرية لحماية المرأة والطفل، خلال الندوة، ان المرأة تمثل نصف الكرة الارضية وتلد نصفها الاخر، مشيرة الى التحديات التي تواجهها منها تدني النظرة المجتمعية لها بسبب عدم الفهم للشرع الاسلامي لان العادات والتقاليد طغت على الاحكام الشرعية الصريحة وكذلك اعتبار المرأة الكائن الاضعف في الناحية الاقتصادية وغياب الرقابة على دستورية القوانين او عدم كفايتها او لحداثتها، حيث انه لاتزال هناك قوانين تكرس التميز وعدم المساواة وان اغلب الدول تعاني منه.

ولخصت فريدة العبيدلي ما جاء في الدستور القطري الذي ضمن الكثير من حقوق المرأة خصوصا في مجال العمل والسماح لها باعتلاء اعلى المناصب وصولا للوزارة.

وتطرقت الى ان ماتحتاجه المرأة العربية هو قوة تنفيذ للقوانين وقبول هذه القوانين من الطرف الاخر والمجتمع والخروج من دائرة الضعف واستبدالها بان تثبت وجودها وقدرتها، وتحتاج الى نقلة نوعية في البرامج التعليمية وتضمينها لحقوق المرأة في المراحل الدراسية الاولى وحتى العليا، وتفعيل الحياة الديموقراطية ونشر الوعي الديموقراطي الاصيل.

وأشارت الدكتورة الهام بدر الاعلامية القطرية ومدير الاعلام التوعوي في مركز التأهيل الاجتماعي الى تجربتها الشخصية كونها امرأة خاضت المجال الاعلامي وتزوجت من رجل غير قطري، مشددة على ان عقل الفرد هو الذي يحدد ويبين أهمية عدم التمييز.

وختمت الندوة الشيخة حصة بتركيزها على اهمية الحملات التوعوية والانتباه والاهتمام بالاشخاص المهمشين كالمعاقين والمهجرين، والاهتمام بالفئات الدينية الاخرى وعدم التركيز على دين واحد حتى تتساوى كل الحقوق.

الجدير بالذكر ان المؤسسة العربية للديمقراطية هي منظمة مدنية عربية دولية مستقلة للدعوة الى الديمقراطية كثقافة، وطريقة حياة وكنظام أمثل للحكم الصالح، ولدعم الهيئات والنشطاء العاملين في هذا المجال ماديا ومعنويا، من خلال تفعيل واستحداث كل القنوات السلمية الممكنة، وتعبئة كل الموارد البشرية والمالية المتاحة محليا وإقليميا ودوليا.

وقد نشأت المؤسسة بمبادرة من دعاة الديمقراطية العرب، وبمباركة كريمة من دولة قطر، التي استضافت مؤتمرين لهم عامي 2004 و2007، ورحبت بأن تكون عاصمتها الدوحة، مقرا للمؤسسة، وتمثل صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند رئيس مجلس الامناء.

بسبب النظام الغذائي السيئ وقلة الحركة والتدخين

السعودية .. السكري يفقد سكان الرياض (90) ساقاً

الرياض/ متابعات:
قال رئيس وحدة جراحة القدم والكاحل بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الرياض عبدالعزيز القناص ان 90 عملية بتر ساق تجرى في العاصمة السعودية شهريا بسبب السكري.

وذكر القناص ان عدد هذا النوع من العمليات يتزايد بشكل سريع فيما يتم تسجيل المزيد من الحالات لدى الفئات العمرية الشابة.

واشار الطبيب الجراح الى ان "هناك ثلاث عمليات بتر ساق يوميا بسبب السكري في الرياض", الا انه لم يكن بوسعه اعطاء رقم محدد عن هذه الحالات في المملكة ككل.

وذكر القناص ان هذه الحالات تحل في المرتبة الثانية بعد الحوادث بين حالات الدخول الى المستشفى.

وأضاف: "المحزن لدينا أن نحو 40% من حالات جروح القدم السكري تنتهي بالبتر، وهذا يعود للإهمال في صحة المريض ومتابعة حالاته بشكل دقيق". وطالب القناص بأهمية الكشف المبكر لحماية القدم السكري ونشر الوعي بين المرضى وصرف حذاء طبي مبطن لحماية المريض من الكدمات.

ووصف الوضع بانه "مخيف" وعزاه الى نظام غذائي سيئ والى قلة الحركة والتدخين.

وقالت وحدة جراحة القدم والكاحل بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني بالرياض أن نحو 40 بالمائة من حالات جروح القدم السكري تنتهي بالبتر.

أمير قطر يفتتح مؤتمر الدوحة للغاز

الدوحة/متابعات:
افتتح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر، اعمال مؤتمر الدوحة السابع للغاز الطبيعي بفندق شيراتون الدوحة صباح يوم الاثنين، وحضر حفل الافتتاح عدد من الوزراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى قطر، وعدد من رجال الاعمال والمهتمين بمجالات الطاقة والغاز وضيوف البلاد، وألقى الأمير كلمة في الجلسة الافتتاحية اكد فيها على ان دولة قطر استطاعت خلال عقد ونيف ان تصبح اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، كما حققت صناعة الغاز درجة عالية من التكامل بدءا من عمليات الانتاج والمعالجة والتسييل مرورا بسفن النقل العملاقة ووصولا الى محطات الاستقبال مما اتاح لنا ميزة هامة نضمن من خلالها الحفاظ على التزاماتنا مع المستوردين.

واكد ان الغاز القطري قد دفع عملية النمو الاقتصادي قدما على الصعيد المحلي، كما انه يسهم في نمو وازدهار اقتصادات العالم الآخرى ويخفف من حدة الآثار الضارة بالبيئة المترتبة على استخدام المنتجات الهيدروكاربونية في المشاريع الصناعية.

واشار في كلمته الى ان العالم شهد خلال العام الماضي اسوأ أزمة اقتصادية منذ ثلاثينات القرن الماضي حيث سارعت حكومات العديد من البلدان لانقاذ اقتصادها عبر ضخ مئات المليارات من الدولارات في شرايين الاقتصاد والنظام البنكي في محاولة لكبح جماح الانهيارات المتتابعة لكبريات المؤسسات المالية والمصرفية.

ولفت الى ان الامر لم يقتصر على مؤسسات القطاع المالي، بل طالت الازمة اسواقاً وقطاعات أخرى تاثرت بالازمة المالية بشكل مباشر وعلى راسها النفط حيث هبطت اسعاره الى ما دون الاربعين دولارا للبرميل.

واعتبر ما نراه اليوم من بوادر انكماش لاقتصادات كبرى الدول المستوردة للنفط وتراجع حجم الطلب المتوقع فيها ليس الا مقدمات لركود عالمي لن يقتصر على الدول المستوردة فحسب بل سيطال كذلك المصدرة على السواء ما سيعطل استثمارات وبرامج تطوير قطاع الطاقة فيها، الامر الذي يفرض علينا تنسيق الجهود للتوصل الى نهج تصحيحي يتسم بالشمولية ويعالج جذور الازمة ومسبباتها ولا يقتصر على معالجة اعراضها الخارجية.

ونبه الامير الى ان ازدهار قطاع الطاقة ولا سيما الغاز الطبيعي يتطلب استثمارات هائلة في جميع مراحل انتاجه ومعالجته وتسييله وتصديره يقتضي بالضرورة توفر بيئة استثمارية مناسبة على راسها سعر مشجع يبرر القيام بتلك الاستثمارات ويكون منصفا للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، معربا عن امله ان يعالج المؤتمر هذا الموضوع بشكل واف للوصول الى نتائج مرضية لجميع الاطراف.

ومن جهة أخرى، أكد عبدالله سالم البدري أمين عام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن دولة قطر تحتل موقعا مرموقا بين بلدان أوبك في مجال الغاز الطبيعي. وقال ان احتياطات قطر المثبتة من الغاز الطبيعي بلغت 25 تريليون متر مكعب (حوالي 900 تريليون قدم مكعب) اي ما يعادل 14 بالمئة من اجمالي احتياطات العالم ما يضع قطر بين اكبر ثلاث دول منتجة للغاز في العالم.

وأوضح السيد عبدالله سالم البدري في كلمة ألقاها يوم الاثنين امام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الدوحة السابع للغاز الطبيعي أن دولة قطر تأتي في صدارة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم نظرا لتوسعها السريع في صناعة الغاز الطبيعي المسال مشيرا الى ان صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال بلغت في عام 2007 نحو 20 بالمائة من إجمالي صادرات العالم.